مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
العدد الرابع – المجلد الثالث
إبريل 2019 م
ISSN: 2522-3380

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

ديناميكية التشغيل في التنمية الإقليمية بالجزائر
دراسة ميدانية ولاية سوق أهراس

طارق بريك بروك
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة || الجزائر

الملخص: تناولت هذه الدراسة موضوعا مهما وملفا من الملفات الهامة التي تستحوذ على اهتمام العديد من الباحثين في مجالات عديدة، كعلم الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، ألا وهو موضوع التشغيل وبالتحديد ديناميكية التشغيل في التنمية الإقليمية بالجزائر، حاولنا من خلالها التعرف على أهم أجهزة وبرامج التشغيل المعتمدة من طرف الدولة، وكشف مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية على مستوى إقليم ولاية سوق أهراس.

إن ارتفاع نسبة البطالة، جعل الدولة تفكر في برامج بديلة تساهم في امتصاصها باعتبار القوى البشرية العاملة هي من دعائم التنمية خاصة لو تم تنظيمها واستثمارها واستغلال طاقاتها أحسن استغلال.

وكون هذه الدراسة هي دراسة لاحقة لدراسة سابقة (دور برامج التشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات) في هذا المجال (التشغيل)، وهي نقطة انطلاق لدراسة لاحقة فيما بعد (ظاهرة غزو العنصر النسوي لسوق العمل، الاندماج المهني، الضمير المهني _القيم والأخلاق)، تم معالجة الموضوع من جميع جوانبه الممكنة والمتاحة، وفقاً لخطة منهجية على نحو يعزز تصورنا الميداني لبناء هذه الدراسة، انطلاقاً من تساؤل مركزي مفاده: ما هو واقع التشغيل في تحقيق التنمية داخل إقليم الولاية؟

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية تمثلت في:

*عدم فعالية ونجاعة استراتيجية وبرامج التشغيل على المستوى الوطني والمحلي في دفع عجلة التنمية بسبب تبنيها مشاكل الشباب وإخراجهم من البطالة مؤقتا. وانطلاقا من هذا كان لزاما علينا طرح مجموعة من التوصيات التي من شانها المساهمة في توفير جانب ملائم للقوى العاملة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة:

*حتى يساهم قطاع التشغيل في سيرورة التنمية لابد على الحكومة أن تمتلك إرادة حقيقية وجادة في خلق مناصب عمل دائمة وفي جميع القطاعات دون استثناء.

*تشجيع تنمية التشغيل عن طريق اقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في هذا المجال " التشغيل".

الكلمات المفتاحية: الديناميكية، التشغيل، التنمية، الإقليم، البطالة.

مقدمة:

لقد تميز سوق التشغيل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصل إلى حدود30 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي أسهمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط أدّت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلّصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر في عدد طالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدّة البطالة وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل

متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب الوطني.

هذا ما يؤكد أنّ التشغيل مبدأ أساسي وضروري لتنمية الثروة البشرية وهو نوع من الاستثمار في الإنسان باعتباره أداة للتنمية وهدفها في نفس الوقت ولما كانت عملية التنمية في جوهرها تمثل انعكاسا لتوجهات الإنسان وقدراته على التكيف والاستنباط بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيش فيها(علي خليفة الكواري، أكتوبر1975، 98)، من هذا المنظور كان على استراتيجية التشغيل أن تصنع في مقدمة أهدافها وانشغالاتها خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، ويعتبر هذا الإجراء أحد التحديات الرئيسية التي تواجه دور النمو الاقتصادي في تحقيق تنمية شاملة.

أولا: الإشكالية

تحتل مسألة التشغيل في النظرية السوسيولوجية مكانة بارزة، كما تحتل نفس المكانة في علم الاقتصاد وإدارة الأعمال، وفي علم الاجتماع السياسي، وقد تعرضت هذه المسالة إلى دراسات عديدة تجلت في دراسات نظرية وأخرى ميدانية، ويرجع هذا الاهتمام لما للشغل من أهمية بالغة بالنسبة لتنمية وتطور المجتمعات.

تعتبر الجزائر من الدول النامية، إذ سعت جاهدة ومنذ الاستقلال إلى إحداث نقلة نوعية في مجال التنمية والنهوض بالاقتصاد والمجتمع ومحو آثار التخلف وما خلفه الاستعمار.

وتجلت هذه المحاولات منذ الاستقلال عبر مراحل عديدة كانت أولها ما بين 1962-1965، أين حاولت الدولة الجزائرية تنظيم مختلف القطاعات مع إعطاء المبادرة للعمال في التسيير، أما الفترة الثانية الممتدة ما بين 1965-1971 فكانت مرحلة التأميمات كتأميم المناجم 1966، والبنوك 1968، والتخلي عن نظام التسيير الذاتي، لتكون الفترة الممتدة ما بين 1971-1980 مرحلة الاستثمار في ميدان الصناعة، وظهور مؤسسات أو مركبات صناعية عملاقة، كما شرع بعد هذه الفترة بانتهاج سياسة إعادة الهيكلة والتخلي عن سياسة التسيير الاشتراكي تدريجياً. وقد تزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 حيث انهارت أسعار البترول (المورد الأساسي للإرادات الوطنية)، مما أدخل الاقتصاد الوطني في دوامة المشاكل المالية من جهة وعدم القدرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية إلى تبني النهج الليبرالي أو اقتصاد السوق مرغمة، وهذا في بداية التسعينات دون ترتيبات مسبقة ولا خطط ولا استراتيجيات واضحة المعالم، مع إعطاء القطاع الخاص فرصة روح المبادرة والاستثمار، وهو ما يعني إعادة هيكلة المؤسسات وإعطائها نوعاً من الاستقلالية وتصفية المؤسسات العاجزة وبيعها للخواص بأسعار رمزية ما نتج عنه تسريح أعداد هائلة من العمال دون مراعاة النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن هذه الإجراءات(احمد هني، 26) :1991

أسئلة الدراسة:

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل المركزي التالي:

1. **ما هو واقع التشغيل في تحقيق التنمية داخل إقليم الولاية؟**

وانطلاقا من هذا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي آليات التشغيل المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الإقليمية؟
2. ما مدى مساهمة عملية التشغيل في تحقيق التنمية الإقليمية؟

1. أهداف الدراسة:

1. تشخيص واقع برامج التشغيل في ظل فرص عمل حقيقية.
2. الوقوف على حقيقة برامج التشغيل ومدى نجاعتها وربطها بالتنمية الإقليمية.
3. المساهمة في تحقيق تنمية شاملة والتخفيف من حدة البطالة.
4. إثراء البحث العلمي خاصة في المسائل التي تهم فئة كبيرة من الشباب في ظل غياب دراسات التقييم لهذه البرامج التشغيلية.

2. أهمية الدراسة:

1. المساهمة في دفع عجلة التنمية محليا ووطنيا من خلال وضع استراتيجية في مجال التشغيل.
2. تقوية ودعم الارتباط والتنسيق بين سياسة التشغيل وسوق العمل.
3. توفير برامج تشغيلية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى:

دراسة للباحثة: ليليا بن صويلح، بعنوان: " دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات– المؤسسة المصغرة، عقود ما قبل التشغيل-".

تدور إشكالية الدراسة حول تحديد دور برامج تشغيل الشباب، حيث تهدف الدراسة:

إلى التخفيف من مشكلة البطالة وخلق مناصب عمل دائمة تكون موجهة بالخصوص لفئة الشباب البطال، مما يسمح بتطوير كفاءاته واستثمار قدراته.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة، توصلت الطالبة إلى:

- المحدودية الزمنية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل في تقديم إدماج مهني للشباب، وغياب إمكانية واضحة لترسيم الشباب العاملين في هذا البرنامج.
- محدودية برنامج المؤسسة المصغرة في ترقية العمل وخلق مناصب الشغل، وبالتالي مساهمته الضئيلة في إحداث توازن على مستوى سوق الشغل.

التعليق:

تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا، في كونهما تتعرضان لسياسة التشغيل أوبرامج التشغيل.

أما فيما يتعلق بنقاط الاختلاف فتتمثل في كون دراستنا ركزت على مدى قدرة برامج التشغيل في تحقيق التنمية على مستوى وطني أو إقليمي من خلال التعرف على أبعاد العلاقة بين التشغيل والتنمية الإقليمية لا على دراسة ميكانيزمات هذه البرامج، مثلما جاء في دراسة الباحثة " ليليا بن صويلح".

وقد استخدمناها في تصميم خطة البحث والاستعانة بالجانب النظري الذي احتوته وخاصة فيما يتعلق بسياسة التشغيل، كما استعنا ببعض الأسئلة الواردة في دليل المقابلة لتصميم أسئلة دليل مقابلتنا(بن صويلح ليليا، 2002_2003 ص 91) :

2- الدراسة الثانية:

دراسة للباحثة: حمود سعيدة، بعنوان: " برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية –دراسة ميدانية على خريجي الجامعة مدينة بسكرة– ".

تدور إشكالية الدراسة حول برامج التشغيل الراهنة وما تقدمه من امتيازات مهنية ومادية وإدارية للقوى الجامعية العاملة ضمن هذه البرامج، حيث تهدف إلى: توضيح وتشخيص واقع خريجي الجامعة بين التكوين الذي يتلقونه بالجامعة وبين مناصب الشغل الموفرة لهم.

بالنسبة للنتائج توصلت الطالبة إلى:

- تقدم برامج التشغيل تسهيلات إدارية للحصول على وظائف، وهذا من خلال الامتيازات الخاصة التي تقدمها، كسهولة التوظيف سواء عند توفير المناصب أو عند تجديد العقود.
- عدم مراعاة برنامج التشغيل للتخصصات العلمية والمهنية للمستفيدين من برامج التشغيل على الرغم من أن المناشير الوزارية والمراسيم الرئاسية تؤكد على ضرورة التوظيف ضمن إطار الشهادة والتخصص.
- إن عملية تشغيل القوى الجامعية العاملة هي عملية حسابية إحصائية تهدف إلى تحقيق التوازن في سوق العمل، وبحكم العوامل الديمغرافية والاقتصادية أصبحت عملية التشغيل عملية شكلية لا تخضع إلا للمعايير الكمية والنفعية التبادلية بين الأفراد.

التعليق:

من بين النقاط الأساسية التي تلتقي فيها هذه الدراسة مع دراستنا، معرفة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر وذلك من خلال البرامج التشغيلية المتعددة التي وضعتها الدولة، أما بالنسبة لأوجه الاختلاف فتكمن في كون الدراسة السابقة تبحث في جملة من البرامج التشغيلية التي تخص خريجي الجامعة فقط، على عكس دراستنا التي حاولت معالجة جميع فئات المجتمع، من خلال برامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة كإجراء لامتصاص البطالة أو التقليل منها، والتي تمس شريحة واسعة من الشباب الجزائري من مختلف الأعمار والجنس.

تعتبر أي دراسة سابقة مرجعا مهما لأي باحث من أجل دراسته وبالنسبة لهذه الدراسة كانت استفادتنا من الجانب النظري لها الذي تم فيه توضيح خصوصيات كل برنامج من برامج التشغيل، مما سهل علينا التمييز بين مختلف هذه البرامج(حمود سعيدة، 2005_2006 ،ص: 86)

ثالثا: حدود الدراسة

1- مجال الحدود الجغرافية:

يتمثل المجال الجغرافي للبحث في المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء دراسته، وفي هذا البحث فان المجتمع كما يدل عليه عنوانها هو إقليم ولاية سوق أهراس.

تعتبر ولاية سوق أهراس إحدى ولايات الشرق الجزائري، تتربع على مساحة تقدر ب 4360 كلم^2، تضم 26 بلدية و10 دوائر إدارية، تقع بأقصى الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال الشرقي ولاية الطارف، ومن الشمال الغربي ولاية قالمة، ومن الجنوب ولاية تبسة، ومن الجنوب الغربي ولاية أم البواقي ومن الشرق الجمهورية التونسية (انظر: مخطط ولاية سوق أهراس)، قدر عدد سكان الولاية مع بداية سنة 2018 ب 443310 نسمة مقابل 418628 نسمة سنة 2017، أي بزيادة تقدر ب 24682 نسمة، وقد تم حصر ما بين 65.17 % من سكان الحضر و34.83 % في الريف(انظر قائمة الملاحق: الجدول رقم1) .

تبعا للجدول الخاص بالتركيبة العمرية لسكان ولاية سوق أهراس (2018)، نسجل أن الفئات العمرية التي يسمح لها القانون بالعمل تقدر ب: 171163نسمة (125590 +45573)، من مجموع سكان الولاية المقدر ب: 443310 نسمة، أي بنسبة 38.61 % (28.33 % + 10.28 %) وهي نسبة غير كافية وغير فعالة في تحقيق التنمية الإقليمية على مستوى ولاية سوق أهراس على اعتبار أن المورد البشري هو احد أطراف معادلة التنمية.

أثبتت الدراسة الميدانية أن حالة من اللاتوازن بين طلبات وعروض العمل، بحيث تزداد الهوة الفاصلة بين طرفي معادلة سوق العمل منذ سنة 2016 ولعل السبب يرجع إلى عمليات الخوصصة، وغلق العديد من الشركات والمؤسسات، مما يعني تزايد عدد الذين فقدوا مناصب شغلهم يوما بعد يوم مما يزيد في عدد البطالين (انظر قائمة الملاحق: الجدول رقم 2).

2- مجال الحدود البشرية:

ويمثل مجتمع البحث الذي أجريت عليه هذه الدراسة والذي يتمثل في المسؤولين المتواجدين بالمؤسسات التي لها علاقة مباشرة بظاهرة التشغيل، ونظرا لطبيعة الموضوع كان لابد من الاتصال بهؤلاء المسؤولين: المدير الولائي لقطاع التشغيل المدير الولائي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، رئيس مكتب التشغيل، رئيس مصلحة الإدارة العامة، رئيس مكتب المستخدمين، رئيس مكتب الميزانية والوسائل، رئيس مصلحة المؤسسات المتخصصة، رئيس مكتب الإعلام والإحصاء والتوجيه، رئيس مكتب الشبكة الاجتماعية ومجموعة من إطارات وكالة التنمية الاجتماعية(انظر قائمة المخططات: الهيكل التنظيمي: 3,2,1) دون غيرهم من الإطارات والذين باستطاعتهم تزويدنا بالمعلومات المطلوبة للإجابة أو لقياس التساؤلات المطروحة في الإشكالية لان لديهم علاقة مباشرة بالموضوع.

3- مجال الحدود الزمنية:

يمثل المجال الزمني الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث بدا الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به والاتصال ببعض المعنيين بمسالة التشغيل،

إضافة إلى التعرف على طبيعة مجتمع البحث وتحديده، كما أنها تسمى بالمرحلة الاستكشافية " فالدراسة الاستكشافية تساعد على تحديد معالم البحث من حيث ضبط عنوان البحث وصياغته، وكذلك منهج وأدوات الدراسة... "(عدلي ابو طاحون، 1998: 29).

تمت الدراسة الميدانية في مرحلتين زمنيتين:

- **المرحلة الأولى:**

خصصت للدراسة الاستطلاعية والتي نقصد بها الفترة التي تم خلالها استطلاع الميدان الذي أجريت به الدراسة، قمنا فيها بزيارة استطلاعية لمديرية التشغيل، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، الوكالة المحلية بالولاية، كانت غايتها التعرف على الواقع الميداني للبحث قبل الخوض في تفاصيله وإزالة اللبس على بعض النقاط الغامضة فيما يتعلق بالمفاهيم المستعملة، في هذه المرحلة تم إجراء مقابلات حرة في شكل حوارات ومناقشات حول موضوع التشغيل، وقد تمت هذه المقابلات مع المسؤولين والمدراء: مدير قطاع التشغيل بالولاية، مدير النشاط الاجتماعي والتضامن، رئيس مكتب التشغيل بالمديرية وكذا رئيس مكتب المستخدمين، وهذا من أجل معرفة مسؤولياتهم وصلاحياتهم داخل المؤسسات المسؤولين عنها عن طريق طرح عدة أسئلة تتعلق بعملية وطرق التشغيل واهم البرامج التشغيلية المستحدثة والمعمول بها على مستوى إقليم الولاية.

وامتدت من أواخر شهر جويلية إلى بداية شهر أوت 2018) ، تعتبر هذه الخطوة مرحلة تمهيدية للعمل الميداني، والهدف منها التعرف على طبيعة مجتمع البحث وتحديده.

وقد كانت هذه الزيارة من أجل تحقيق هدفين:

- التعرف على برامج التشغيل الموجهة للقوى العاملة من أجل تحديد مدى مساهمة أجهزة التشغيل في توفير مناصب عمل.
- الحصول على الإحصائيات المحلية لعروض العمل ضمن برامج التشغيل من أجل مقارنتها مع طلبات العمل على مستوى الولاية.

المرحلة الثانية:

تم خلال هذه المرحلة تطبيق مجموعة من الأسئلة على مجموعة من الموظفين (انظر المقابلة –المرحلة الثانية -)، والغاية من ذلك هو ضبط الشكل النهائي لأسئلة دليل المقابلة.

رابعا: مفاهيم الدراسة

1- مفهوم ديناميكية التشغيل:

أ- مفهوم الديناميكية:

"مشتقة من كلمة الديناميك وتعني التحرك الإيجابي، فالإنسان الديناميكي هو المتحرك بنشاط وحيوية وإيجابية وهي عكس الاستاتيكي أي الساكن والجامد في مكانه "(مجموعة من المؤلفين، 2007، ص:18)

فقد استعير مفهوم الديناميكية من المجال الفيزيائي (Dynamique)، ويدل على القوة والحركة والحيوية ونقيضه الثبات والسكون.

ب- مفهوم التشغيل:

من المصدر شغل، قرر تشغيله في المعمل: استخدامه فيه، تشغيل الآلات بمعنى: إدارتها، شغل الكمبيوتر بمعنى نشطه وحرك ميكانيزماته للاستفادة من خدماته(سامي ذبيان وآخرون، 1990: 29).

فمن خلال مفهومي: الديناميكية والتشغيل نخلص إلى مفهوم مركب لديناميكية التشغيل.

مفهوم ديناميكية التشغيل:

هي عملية تفاعل مختلف البرامج التشغيلية التي تتخذها الدولة من أجل استقطاب اليد العاملة وتعيينهم في مناصب عمل دائمة أو مؤقتة، بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.

2- مفهوم التنمية الإقليمية:

أ- مفهوم التنمية:

" تعني الزيادة، كان نقول: نمى المال وزاد، وتعني الإسناد والرفع، كان نقول: نمى الحديث على فلان، إذا أسنده ورفعه إليه، كما تعني النسب كان نقول: انتمى الرجل إلى أبيه، كما تعني الإبلاغ من وجه النميمة والإفساد "(صلاح الدين شروخ، 2004 :147_148)

هي عملية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية لهما وتكامل عناصر حياتهما.

ب- مفهوم الإقليمية:

يستخدم مفهوم الإقليمية في علم الاجتماع للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في علاقتها بالأقاليم الجغرافية التي توجد فيها، مع الاهتمام بالبيئة الطبيعية والثقافية السائدة في الإقليم.

فمن خلال مفهومي: التنمية والإقليمية نخلص إلى مفهوم مركب للتنمية الإقليمية.

مفهوم التنمية الإقليمية:

هي إدخال آليات، على حسب ما تفرضه استراتيجية التغيير على المستوى: القانوني والعلاقات والخبرات والثقافة، من أجل الوصول إلى تنمية داخل إقليم معين، إلى جانب القدرة على تلبية تطلعات وتنبؤات المورد البشري.

3- مفهوم البطالة:

البطالة لغة: " بطل الشيء يبطل بطلان وبطلانا، والباطل نقيض الحق والتبطل، ففعل البطالة هو إتباع اللهو والجهالة، فالبطالة مصدر بطل وتعني عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه" **(عبد القادر محمد علاء، 2003 .94)**

يحتل مفهوم البطالة حيزا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع، فالمنظور الاجتماعي لتحديد مفهوم البطالة يهتم بإلقاء الضوء على أشكالها وأنواعها وأسبابها والمفاهيم المتعلقة بهذه القضية.

خامسا: أدوات الدراسة

1. المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها: "علاقة ديناميكية وتبادل لفظي بين شخصين أو أكثر، وهي أداة بارزة من أدوات البحث العلمي، وظهرت كأسلوب هام في ميادين عدة منها علم الاجتماع " (إحسان محمد حسن، 1986 93)

وفي هذا البحث، كان الاعتماد على تقنية المقابلة وتطبيقها في مرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى:**

تزامنت مع فترة القيام بالدراسة الاستطلاعية والاستكشافية لميدان البحث، اعتمدنا خلالها على مجموعة من الأسئلة الحرة التي تم طرحها على مسؤولي ومدراء قطاع التشغيل فقط فمن خلالها قمنا بمراجعة بناء الإشكالية وبناء أسئلة دليل المقابلة، وقد كانت هذه المرحلة من أجل تحقيق هدفين:

- التعرف على برامج التشغيل الموجهة للقوى العاملة.
- الحصول على الإحصائيات المحلية للقوى العاملة ضمن برامج التشغيل.

- **المرحلة الثانية:**

واستغرقت خمسة عشرة يوما قمنا فيها بزيارة مديرية التشغيل إضافة للوكالة المحلية للتشغيل، ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية وإجراء بعض المقابلات التي من خلالها، استطعنا تعديل استمارة دليل المقابلة في شكلها النهائي (انظر قائمة الجداول: جدول رقم3) .

2. الوثائق والسجلات:

هذه الأداة هي تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال المقابلة وتضمنت محورين:

أ- الاطلاع على النصوص التشريعية، المراسيم الرئاسية ومناشير وزارية حول إنشاء برامج التشغيل.

ب- الإحصاءات الرسمية لمستويات التشغيل والبطالة خاصة الإحصائيات المحلية.

3. الوسائل الإلكترونية:

منذ بضع سنوات تسارعت خطى النشر الالكتروني بشتى وسائله حتى أصبحت نسبة كبيرة من الدوريات والمجلات والكتب العلمية تنشر الكترونيا بجانب النشر الورقي مما أدى إلى صدور الكثير من الدوريات والمجلات المتخصصة في مجالات مختلفة عن طريق وسيط الكتروني فقط، وهذا ما سهل عملية إصدار هذه الدوريات المتخصصة وخفض تكلفة النشر والإصدار وليس هذا فحسب بل سهل أيضا عملية توزيع هذه الدوريات ووصولها إلى المهتمين بها(عبد العزيز بن عبد الله السلطان، عبد القادر بن عبد الله الفتوح، 2001،ص: 29)

لقد كان الاعتماد على أهم هذه الوسائل وهي الانترنيت من خلال تصفح مواقع تتعلق بالتشغيل مثل موقع التشغيل في الوطن العربي وموقع التشغيل وخرّيجي الجامعة: dz.Com (étudiant //http، VB/t545.htm)

إضافة إلى تصفح مواقع شهيرة للتحميل مثل موقعShared(4)الذي احتوى على مراجع مهمة متعلقة بالمنهجية أو بالتشغيل والتنمية، إضافة إلى موقع الموسوعة الحرّة (/wiki/ http/ar.wikipedie.org

إذ أفادت كثيرا في سير هذه الدراسة وتوضيحها كما لا يفوتنا ذكر محرّك البحث الشهير (Altavista)المتخصص في مجال البحوث العلمية الذي يوفر نتائج أبحاث عبر البريد الالكتروني، كما له خاصية البحث المعمّق على خلاف(Google)إلى جانب الاعتماد على بعض المواقع الفرنسية المتخصصة في التنمية الإقليمية.

سادسا: المنهج المتبع في الدراسة

يتخذ هذا البحث عنوان: "ديناميكية التشغيل في التنمية الإقليمية بالجزائر " ومنه تبرز طبيعة الموضوع بشكلها الوصفي، ولما كانت طبيعة الموضوع في- كلياته وجزئياته – هي التي ترسم بالأساس ملامح المقاربة المنهجية التي ينبغي اعتمادها في الدراسة من أجل تحقيق الأهداف (الأغراض) المطلوبة فيها(فضيل دليو، 52) :1995، فإننا وبناء على متطلبات هذه الدراسة التي تصنف ضمن الدراسات الوصفية، نتوخى مقاربة منهجية تعتمد أساسا على المنهج الوصفي الذي من خصائصه انه: "يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو الموقف أو الحدث من خلال وصف خصائصها وأبعادها في إطار معين أو وضع محدد لها " (صلاح مصطفى الفوال، 1992 ص: 15)

سابعا: مناقشة النتائج على ضوء التساؤل المركزي والأسئلة الفرعية

لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نحاول مناقشتها على النحو التالي:

1- فيما يتعلق بالتساؤل المركزي (الرئيسي) والذي صيغ كما يلي: ما هو واقع التشغيل في تحقيق التنمية داخل إقليم الولاية؟ فإن نظام التشغيل المتبع من طرف السلطة العمومية، لم يعد ملائم للتطور والتحول الذي عرفته بنية الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخدماتي ما فتئ يعرف زيادة في حجم نشاطاته وفي تعداد مستخدميه، وفي المقابل شهد القطاع الصناعي نوعا من الركود، إن لم نقل تدهورا في تأثيره وحجم استثماراته وعدد مستخدميه، دون إدخال تعديلات تتواءم وتتماشى مع التحول الحاصل في طبيعة ونوعية المهن الأكثر طلبا حاليا من طرف المؤسسات والتي تخص في غالب الحالات المهن الخدماتية (انظر الجدول رقم: 04)

إذا هذا التباعد بين منظومة التشغيل على مستوى الولاية والمنظومة الاقتصادية أسهم في الإخلال بعملية التنمية على المستوى الإقليمي.

2- أما فيما يتعلق بالتساؤلات الفرعية والتي صيغت على الشكل التالي:

أ- ماهي الآليات التشغيل المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الإقليمية؟ إذ في غياب تقييم وتقويم موضوعي لسياسات التشغيل السابقة وبسبب الضبابية والانطباع المتناقض الذي خلفته آثار هذه السياسات، تم اللجوء إلى استيراد جملة من البرامج في مجال التشغيل (برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج تشغيل الشباب، الشبكة الاجتماعية... الخ)، غير أن المشكلة تكمن في أن كل هذه البرامج صيغت ونفذت في بيئات ومجتمعات أخرى، مغايرة لمجتمعنا في نواحي متعددة منها: درجة النمو الاقتصادي وفعالية المنظومة الإنتاجية والخدماتية وثقل أزمة التشغيل(انظر الجدول رقم: 05).

هذا ما أدى إلى عقم مثل هذه البرامج المستوردة من تحقيق المبتغى في دفع عجلة التنمية ومجابهة أزمة التشغيل التي تشهدها بلادنا.

ب- ما مدى مساهمة عملية التشغيل في تحقيق التنمية الإقليمية؟ فإن هناك تناقضا قائما بين المعالجة الاجتماعية للبطالة من طرف السلطة العمومية، متمثلة في التشغيل بواسطة إعانات تقدمها الدولة لإدماج الفئات الأكثر تضررا (كالشباب والشرائح الاجتماعية الفقيرة) من خلال برامج ظرفية، تسمح بتوفير دخل للعيش والاسترزاق والحفاظ نسبيا على الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة وليس أجرا مقابل عمل حقيقي يزاول بشكل نظامي في المؤسسة.

وعلى هذا الحال، عمدت أغلب المؤسسات المشغلة إلى المبالغة في التشغيل المؤقت دون مراعاة مقتضيات نصوص قانون العمل، مما أفرز ظاهرة جديدة تتمثل في عدم فعالية التشغيل Inefficacité de l'emploi، كون فترات العمل أصبحت متقطعة ومجزأة وغير مستقرة ومصادر الاسترزاق من العمل أضحت غير ثابتة وغير مضمونة.

ومن هذا المنطلق يتضح أن عملية التشغيل " التشغيل الدائم وليس التشغيل المؤقت "، هي عملية ضرورية وحتمية ولها علاقة وطيدة بالتنمية(انظر الجدول رقم: 06).

ثامنا: الاقتراحات

انطلاقا من النتائج التي استخلصت من هذه الدراسة كان لزاما علينا طرح مجموعة من الاقتراحات التي من شانها أن تساهم في توفير جانب ملائم للقوى العاملة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة والتي يمكن أن تساهم في تنمية المجتمع لا إقصائها منه.

- منح الأولوية للمشاريع الصغيرة حتى تتمكن من دخول مجال المنافسة في جلب أو استقطاب اليد العاملة التي تساهم بشكل أو بآخر في إنجاح المشاريع الاستثمارية.
- ترقية تشغيل الشباب وذلك بدعم ترقية التشغيل المأجور، دعم تنمية المقاولة.
- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل عن طريق: مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل، وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية.
- وضع آليات المساعدة التقنية والاستشارة لمبادرات تنمية التشغيل المحلية.
- اقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل بالاتصال مع الشركاء المعنيين.

الخلاصة:

إن هذه الدراسة لا تهدف إلى الكشف عن حقائق مجهولة أو تبني خطط لوضع نموذج مثالي قادر على تجاوز الإشكالية التي نحن بصدد معالجتها في هذه الدراسة، بقدر ما تهدف إلى لفت الأنظار بإلحاح إلى مشكلة قد تبدو ظاهريا مسالة عادية مقارنة بالظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ككل، ولكنها في حقيقة الأمر تشكل هاجسا وخطرا

محدقا للسلطة وهيبة النظام السياسي برمته لأنها ستتحول دون شك إلى أزمة مجتمع وأزمة قيم، أمام هذه الوضعية كان لا بد من إجراءات تستهدف في البداية بناء الأسس القاعدية الضرورية والمستعجلة لتامين الحياة الآنية للمواطنين، تمهيدا لتطبيق المشاريع الكبرى التي تستهدف التنمية الشاملة والتي من ضمنها التشغيل

في هذا السياق كان تركيز دراستنا الحالية على ديناميكية التشغيل المتمثلة في أهم البرامج التشغيلية المنتهجة في إقليم ولاية سوق أهراس خلال العشرية الماضية، والتي جاءت تجسيدا لبرنامج وطني يهدف بالأساس إلى مكافحة البطالة والتقليص منها وفتح منافذ جديدة للتنمية، حيث كنا نهدف إلى إلقاء المزيد من الضوء على هذا النوع من المواضيع خاصة وان موضوع التشغيل من المواضيع الحساسة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ويمثل جوهر التحديات التي تواجه البلاد، ومحورا هاما في عملية التنمية.

القائمة البيبليوغرافية:

المراجع العربية:

أولا: الكتب

1- أحمدأوزي: **المعجم الموسوعي لعلوم التربية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط1، سنة2006.

2- إحسان محمد حسن: **الأسس العملية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، بيروت، ط2، مارس.1986

3- حلمي شحادة محمد يوسف: **إدارة التنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

4- حسن ابشر الطيب: **التنمية الإدارية بين النظرية ومكونات التجربة العملية**، دار الجبل بيروت، 1983.

5- خليل ميخائيل معوض: **علم النفس الاجتماعي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1، 1982.

6- صالح الشقباوي: **الاتجاهات الحديثة للدولة والتطور التاريخي لها**، مجلة الحوار المتمدن، العدد2440، 20أكتوبر2008.

7- صلاح الدين شروخ: **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

8- صلاح مصطفى الفوال: **منهجية العلوم الاجتماعية**، مكتبة غريب، مصر، 1992.

9- سامي ذبيان وآخرون: **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، أكتوبر 1990.

10- عدلي أبو طاحون: **مناهج وإجراءات البحث العلمي**، ج2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

11- علي الخليفة الكواري: **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أكتوبر 1975.

12- عبدالعزيز بن عبد الله السلطان، عبد القادر بن عبدالله الفنتوح: **الانترنت في التعليم، مشروع المدرسة الالكترونية**، وزارة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.

13- عبد القادر محمد علاء: **البطالة وأساليب المواجهة**، ط1، منشاة المعارف، القاهرة، 2003.

14- فضيل دليو: **مناهج علم الاجتماع بين الحدس والواقع الاجتماعي المعقد**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1995.

15- مجموعة من المؤلفين: **نصوص في ديناميكية الجماعات**، ترجمة الحسن اللحية، دار الحرف والنشر والتوزيع، القنيطرة، المغرب، ط1، .2007

16- محمد زيان عمر: **البحث العلمي، مناهجه وتقنياته**، د.م.ج، الجزائر، سنة1987.

ثانيا: الأطروحات –المجلات

ا/الأطروحات:

17- بوشناقة احمد: **تخطيط القوى العاملة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1991-1992.

18- بن صويلح ليليا: **دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات (المؤسسة المصغرة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر)**، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2002-2003.

19- -حمودسعيدة: **برامج التشغيل والقوى العاملة الجامعية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

المراجع الأجنبية:

20- Fried man et navaille trauit **de sociologie de travail** ,2eme édition, tome 1, Parie, France, 2001.

21- Pierre naville: **la population active et théorie de l'emploi**: traite de sociologie de travail ,3eme édition, armond colin ,Paris,1970.

22- Sous la direction de Jaques Kergat ,Josiane Boutet , Henri ,Jakot, Daniete linhart: **le monde du travail** ,la découverte , Paris, 1998.

أسئلة دليل المقابلة:

المحور الأول: آليات التشغيل المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الإقليمية.

1- ما سبب تعدد برامج التشغيل؟
2- ما أهم الأنشطة والوظائف الأكثر استقطابا لليد العاملة؟
3- هل هي برامج فعالة؟
4- ما أهم برامج التشغيل المعتمدة على مستوى إقليم الولاية؟
5- ما الإجراءات والمعايير المعمول بها إزاء عملية التوظيف؟وما هي أهم التخصصات المطلوبة؟
6- ما دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات؟
7- كيف تساهم برامج التشغيل في إحداث توازن في سوق العمل؟
8- أي برامج التشغيل الأكثر نجاحا في امتصاص البطالة على مستوى إقليم الولاية؟
9- هل مدة عقود ما قبل التشغيل كافية لاكتساب الخبرة؟
10- ما هي خصوصية كل برنامج من هذه البرامج؟

المحور الثاني: مدى مساهمة عملية التشغيل في تحقيق التنمية الإقليمية.

1- هل توجد امتيازات مادية مخصصة للبرامج التشغيلية؟
2- ما تفسيركم لاحتجاجات الشباب المتكررة؟

3- هل توجد سياسات أو برامج تكميلية بعد انتهاء عقود العمل؟
4- هل تقدم برامج التشغيل امتيازات مهنية للمستفيدين منها؟
5- كيف يمكن أن يصبح التشغيل طرفا هاما في معادلة التنمية؟
6- هل تقدم برامج التشغيل تأهيل مهني للقوى العاملة؟
7- هل السياسة الوطنية للتشغيل في مستوى تطلعات الدولة من أجل دفع عجلة التنمية؟
8- هل المناصب المحدودة المؤقتة كافية لسد طلبات سوق العمل؟
9- ما دواعي إنشاء برامج التشغيل؟
10- ما الأهداف الواجب تحقيقها من خلال برامج التشغيل؟
11- كيف يمكن لهذه البرامج أن تخدم الفئة العاطلة عن العمل؟

شكرا على تعاونكم معنا

The dynamics of operation in the regional development in Algeria ,field study Wilaya of Souk-Ahras

Abstract: This study dealt with an important topic and an important file that attract the attention of many researchers in many fields, such as economics, politeness and sociology, namely the subject of operation and specifically the dynamics of operation in the regional development in Algeria, through which we tried to customize the most important devices and programs of operation approved by the State, and revealed the extent of their contribution in advancing the development in the territory of the Wilaya (province) of Souk-Ahras.

The high rate of unemployment, making the state think of alternative programs contributed to the absorption of human resources are working to be a pillar of development, especially if it is organized and invested and exploit the energies of the best exploitation.

This study is a subsequent study of a previous study (the role of youth employment programs in the promotion of work and development of competencies) in this field (operating), which is the starting point for subsequent study later (the phenomenon of invasion of the female component of the labor market, professional integration, professional conscience - values and ethics) , The subject has been addressed in all its possible and available aspects, in accordance with a systematic plan that reinforces our field vision to build this study, based on a central question: What is the reality of operationalization in the development of the territory of the Wilaya (province)?

The study found a major outcome:

* The ineffectiveness and effectiveness of the strategy and programs of employment at the national and local level in advancing development because of adopting the problems of young people and removing them from unemployment temporarily.

Based on this, we had to make a set of recommendations that would contribute to providing an appropriate aspect of the workforce, whether qualified or ineligible:

In order for the employment sector to participate in the development process, the government must have a genuine and serious desire to create permanent jobs in all sectors without exception.

* Encourage employment development by proposing measures that allow the supply of demand to be rounded up in this operating area.

Keywords: dynamic, employment, development, territory, unemployment.